الذكاء الاقتصادي وتنافسية
قطاع النسيج الجزائري

مرابط سليمان،أستاذمساعد"أ"كلية العلوم الاقتصادية .تلمسان

Slimanemrabet@yahoo.fr

بوعناني حكيمة، أستاذةمساعدة"أ"المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية .تلمسان

مليكي سمير بهاء الدين،أستاذمحاضر"أ"كلية العلوم الاقتصادية .تلمسان

Sb_maliki@mail.univ-tlemcen.dz

الملخص:

تعتبر صناعة النسيج و الملابس أحد الأنشطة الأساسية المعتمد عليها لتطوير الصناعة التحويلية وهذا في كل دول العالم.فهي أحد الصناعات الأولى التي أعطي لها الاهتمام في الجزائر المستقلة.الإستراتيجية المتبعة لتطوير القطاع ،اعتمدت بشكل واسع على الاستثمار المكثف والذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية،الإنتاجية وفائض القيمة،وهي الأشياء التي تسمح بتمويل الفترات اللاحقة وكذا دخول القطاع في التنمية المستدامة. إلا أنه وللأسف ومنذ الأزمة البترولية لسنة 1986 والقطاع يشهد إخفاقات شديدة ومتتالية،والتي تهدد اندثار القطاع ككل وتجر البلاد إلى تبعية كبيرة للواردات من المواد النسيجية بمختلف أنواعها،وهذا رغم امتلاك الصناعة النسيجية الجزائرية للعديد من المزايا المقارنة على غرار الدول المجاورة من انخفاض في تكلفة اليد العاملة ،وتوفر سوق محلي معتبر و القرب من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

الكلمات المفتاحية:

قطاع النسيج والملابس،الصناعةالجزائرية،الذكاءالاقتصادي،الإصلاحات.

Résumé

L'industrie du textile et habillement a été considérée comme une activité fondamentale pour tous les pays du monde qui voulaient développer leurs industries de manufacture .Elle est l'une des premières industries implantées en Algérie indépendante .Dans la stratégie suivie en matière de développement du secteur ,l'investissement constituait le socle de la croissance ,de la productivité et une grande plus-value ce qui devrait permettre le financement des phases ultérieures et d'entrer dans un cycle de développement durable .malheureusement et depuis la crise pétrolière de 1986 le secteur du textile et habillement Algérien est entré dans une série d'échec grave qui menace jusqu'à son existence ,et qui induit une indépendance accrue vis-à-vis des importations ,malgré que l'industrie textile et habillement algérienne dispose de nombreux avantages comparatifs tels que ceux des pays voisins ;main d'œuvre peu couteuse ,marché interne significatif et proximité de marché d'exportation(Europe).

Mots clés : secteur textile- industrie algérienne-intelligence économique- réformes

مقدمة

إن دراسة الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كنسب الاستثمار و القيمة المضافة المحققة ، نسب التشغيل و البطالة ، التجارة الخارجية ومركباتها نسب التضخم و الإنتاجية و غيرها من المؤشرات تسمح لنا بمعرفة وفهم التوجهات الهيكلية للصناعة الجزائرية ، كما تسمح لنا بتقسيم التجربة الجزائرية إلى 3 ثلاثة مراحل كبرى أساسية :

- ✓ مرحلة 1966-1986 : مرحلة الاستثمارات الكبرى و محاولة الانطلاق.
- ✓ مرحلة 1987-1999: مرحلة الأزمة و الانكماش الاقتصادي.
- ✓ مرحلة 2000-2013: مرحلة الإنعاش و العمل على توسيع القطاع الصناعي.

1/ مرحلة 1966-1986 : مرحلة الإستثمارات الكبرى و محاولة الإنطلاق .

الوضعية الاقتصادية :

أول ميزة ظاهرة لهذه المرحلة هو تعاقب برامج التنمية(البرامج الثلاثية الرباعية والخماسية)فلقد عملت الجزائر في هذه المرحلة على تحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات بما فيها قطاع النسيج ،بل حضيهذا القطاع بالأولوية وصنف سنة 1977 ضمن الصناعات الخمسة الأساسية وهي:المناجم والصناعة البترولية،الصناعةالحديدية،الصناعة الكهربائية الميكانيكية والإلكترونية،صناعة النسيج و الملابس وأخيرا الخدمات المقدمة للنشاطات و القطاعات المذكورة . ولقد أعطى لقطاع النسيج والملابس الاهتمام الكامل نظرا لارتباطه بالمنتجات الواسعة الاستهلاك وقدرته على امتصاص اليد العاملة.

الإنجازات الصناعية المحققة تميزت بمستوى عال من الإنتاجية و فائض القيمة ، نظرا لدرجة العصرنة و لقيمة الاستثمارات المقامة و التي بلغت ذروتها سنة 1978 بتسجيل 47.8% قياسا للإنتاج الداخلي الخام و هي أعلى نسبة في العالم كله أناداك . و لعل قطاع النسيج و الملابس في هذه البرامج قد تفوق على العديد من القطاعات ، فخلال المخطط الرباعي الأول قدرت الاستثمارات في قطاع النسيج بحوالي 5 % (515 مليون دينار) من مجموع الاستثمارات (12400 مليون دينار) متفوقا على العديد من الصناعات كالصناعة الكيميائية 4% الصناعة الغذائية 3% والجلود 0.5 % . كما بقي على نفس الوثيرة في المخطط الرباعي الثاني ، حيث خصص له حوالي 2.96%

(1.420مليوندينار) من مجموع الاستثمارات (48.000 مليون دينار). و تفوق كذلك على قطاع المناجم 2.29 % وكان من نفس مستوى صناعة الخشب 3.46 % و الصناعة الغذائية 3.06 %(1).

الصناعة النسيجية في برامج الثورة الصناعية :

عرفت الصناعة النسيج و الملابس الجزائرية خلال الستينات تبعية كبيرة للخارج، حيث كان قطاع النسيج مقتصرا على الإنتاج الحرفي و الذي كان يمثل 95% من صناعة النسيج والملابس الجزائرية،وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على إنشاء صناعة نسيجية جزائرية حقيقية وهذا من خلال برمجة سلسلة من وحدات الإنتاج للغزل والنسيج و الخياطة منطويين تحت مؤسستين أساسيتين وهما الشركة الوطنية للخياطة (SONAC) والشركة الوطنية للصناعات النسيجية(SONITEX)وحدد للقطاع أهداف وآفاق تمثل في تغطية الاحتياجات المستقبلة للسكان والمقدرة بـ 200 مليون متر سنة 1980 (2).

---

(1): الإحصائيات مأخوذة من :
« l'industrie algérienne :enjeux et perspectives »ministère de la communication »
(2): الثورة الصناعية : وزارة الصناعة و الطاقة 10.75 ص 118 23-21 .2011 p

إلا أنه ونظرا للتوجهات السياسية المتبعة و الرغبة في التمكين للمركزية ،فقد أدخلت إصلاحات تم من خلالها سنة 1975 دمج المؤسستين (sonitexوsonac) و أنشأت مجموعة صناعية نسيجية حفيفية تضم حوالي واحد و ثلاثون وحدة إنتاجية تغطي قطاع النسيج و الملابس بأكمله ، كما عملت على ضخ أموال كبيرة في شكل استثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دينار و هذا بهدف مضاعفة الطاقات الإنتاجية و الوصول إلى حد أدنى من استيراد المواد النسيجية المصنعة .

كما حضي قطاع النسيج و الملابس بأهمية كبيرة في الخطة الرباعية الثانية ، و عمل على تحقيق أهداف أساسية منها توفير اللباس المعقول لكافة السكان و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي كما عمل القطاع على امتصاص البطالة و توفير الشغل ، حيث بلغ عدد المناصب في قطاع النسيج حوالي 14.200 منصب سنة 1977.

للإشارة فإن الجهود لم تكن موجهة فقط نحو إنشاء المصانع ، بل عملت البرامج على الرفع من مستوى التكامل و هذا من خلال زيادة المساحات المخصصة لزارعة للقطن في كل من عنابة وهران و زيادة قطعان الغنم لتوفير الصوف ، بدون أن ننسى البدء في إنتاج الألياف الاصطناعية بتلمسان (سوا تكس).

إلا أن القطاع عرف كغيره من القطاعات صعوبات في العمليات التسييرية نظرا للحجم الكبير للمؤسسات و كذا الاعتماد على التسيير المركزي و الذي أظهر فشلا و نقائص كبيرة .فلقد كانت النتائج دون المستوى المطلوب و لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المسطرة ،وعليه فقد شهد قطاع النسيج خلال هذه الفترة (1966-1986) مجموعة من الاصطلاحات بهدف تسوية الوضع أهمها :

1982: إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية (sonitex) و تقسيمها إلى العديد من المؤسسات حسب التكنولوجيا المستعملة و المواد المنتجة ، و بهذا نجدها قد تراجعت عن القرار المتخذ سنة 1975 و المتمثل في خلق مجموعة واحدة للصناعة النسيج و الملابس ، و نتج عن هذه العملية خلق العديد من المؤسسات الوطنية للصناعات النسيجية ، نجد منها : القطنية (cotitex) الحريرية (soitex) ، الصوفية (Elatex) و أخرى مختصة في صناعة الملابس.

1985:إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية (COTITEX) إلى أربعة مؤسسات جهوية (تقسيم جهوي) وهي المؤسسة التي كانت قد نتجت عن عملية إعادة الهيكلة لسنة 1982.

1986: إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات الصوفية (ELATEX) كما حدث مع الصناعات النسيجية القطنية .

هذه السلسلة من الإصلاحات ما هي إلا مظهر من مظاهر عدم القدرة على التحكم في الأوضاع ، و لعل الشيء الذي رفعالقناع و كشف هشاشة القطاع هي الأزمة البترولية لسنة 1986 و التي وضعت حدا لفترة غلب فيها الجانب السياسي و الأيديولوجي على الجانب الاقتصادي.

2/ مرحلة 1987-1999 : مرحلة الأزمة و الإنكماشالإقتصادي .

الوضعية الاقتصادية العامة :

هذه الفترة عرف فيها الاقتصاد الجزائري عسرا كبيرا نتج عنه تدهور عائدات المحروقات و التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتغطية الاستثمار و الاستهلاك في آن واحد،ولمواجهة الوضعية ،اعتمدت الجزائر على القروض قصيرة الأجل و العالية التكاليف لمسايرة الوضع ، إلا أن الأزمة لم تكن ظرفية ، بل و امتدت سنوات عديدة ، الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري ككل يصل إلى أزمة حقيقية .

1996: أغلقت صناديق المساهمة و أنشأت المؤسسات القابضة (Holding) المؤسسة القابضة لقطاع النسيج هي HOLDMAN

1999: اتخاذ إجراءات جديدة من طرف المؤسسة القابضة Holdman و القاضية بخلق 3 تجمعات صناعية و هي CH.fashions ،wsf ، Texmaco

إلا أنه و رغم الاصلاحات المتتالية لم تستطع الصناعة النسيجية الجزائرية من تجاوز المشاكل و الدخول في عملية التطور و التنمية، فمع مرور الزمن أصبح قطاع النسيج يفقد مكانته أكثر فأكثر حيث أن مساهمة قطاع النسيج في الانتاج الصناعي تقهقر من 8.7% سنة 1990 إلى 4.8% سنة 2001 (أنظر إلى الجدول 1)

الجدول 1 :**تطور إنتاج النسيج بين 1990 و 2001**

	1990	1995	2000	2001
الانتاج بملايين الدولار				
انتاج المؤسسات العمومية من النسيج	8526	13145	7895	7490
انتاج المؤسسات الخاصة من النسيج	4768	6813	35615	39937
مجموع الانتاج الوطني	13294	19958	43510	47427
مساهمة القطاع الخاص (%)	%36	%34	%82	%84
الانتاج الصناعي الوطني	152818	490530	840552	979957
مساهمة النسيج في الانتاج الصناعي الوطني	%8.7	%4.1	%5.2	%4.8

الجدول 1 :**تطور إنتاج النسيج بين 1990 و 2001**

source : MouloudHedir « L'industrie textiles algérienne face au défi de l'ouverture commerciale externe »Revue Mutation,N°43,01/2003

فمن قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ بأن قطاع النسيج العمومي قد سجل تراجعا لفائدة القطاع الخاص، حيث مرت حصة القطاع العام من 64% سنة 1990 إلى 16% سنة 2001، أما مؤشر الانتاج للقطاع العام (أنظر إلى الجدول 2) فقد

أولى الحلول أتت مع برامج التعديل الهيكلي و التي أقرت العديد من الإصلاحات و على رأسها إغلاق المؤسسات الغير قادرة على تحقيق نتائج مالية إيجابية .

فالإحصائيات تتكلم عن حل ما يقارب 443 مؤسسة صناعية منها 60 مؤسسة اقتصادية عمومية ذات بعد وطني و 383 مؤسسة اقتصادية محلية (1)، هذه الأرقام تدل على الوضعية الحرجة الكبيرة التي تسود الصناعة الجزائرية .ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه تغطية الاحتياجات الوطنية ، مثلت المواد الصناعية من الواردات ما يقارب 89.9% أما صادرات المواد الصناعية فلم تمثل إلا 4.3% من إجمالي الصادرات .

إن أكثر القطاعات تأثر بالأزمة هي صناعة الجلود و النسج و السبب يعود إلى عدم قدرة مؤسسات النسيج و الملابس على مواصلة المسيرة ، فمع تحرير عمليات الاستيراد و بداية تقادم وسائل الإنتاج و كذا ضعف الإمكانيات المالية و المرد ودية ، إنخفضت القدرة التنافسية للصناعة النسيجية الجزائرية ، و بالتالي فقدت قدرتها على التحكم في السوق الداخلي، و لعل المؤشر الأكثر دلالة هو مؤشر الصناعة النسيجية و الذي فقد حوالي 15 نقطة بين سنتي1997 و 2000 (انظر إلى الجدول).

الصناعة النسيجية في ظل الأزمة :

قطاع النسيج كغيره من القطاعات شهد تغيرات كبيرة وجذرية خلال الفترة 1987-1999. فلقد عان كثيرا من البيئة المؤسساتية الغير مطهرة و النظام البنكي الغير مرن و المطبق لنسب فوائد عالية (18 % إلى 25% في ابريل 1994..19 % إلى 24 % في ديسمبر 1995، و9% الى13 % في ديسمبر 1997) و خسائر الصرف الناتجة على تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، إلى غير ذلك من الأوضاع الصعبة التي أدخلت قطاع النسيج و الملابس في دوامة من الإصلاحات المتعاقبة و الهادفة إلى إيجاد حلول تدفع بالقطاع إلى تحريره و تخليصه من التباعية للدولة ،وبالتالي اعتماده على قدراته الذاتية من أجل تحسين الأوضاع . أهم الإصلاحات التي ظهرت خلال هذه الفترة هي :

---

(1): استراتيجية و سياسات الانعاش و تنمية الصناعة وزارة الصناعة و ترفيه الاستثمارات سنة 2007ص 37.

1988: خلق صناديق المساهمة للصناعة الجزائرية و من بينها قطاع النسيج ، حيث أنشأت 8 صناديق مساهمة و خصص واحد لصناعة النسيج و الجلود .أين الدولة تبقى المالك و المساهم في المؤسسة العمومية،أما التسيير فهو موكل إلى الهيئة المختصة وهي صندوق المساهمة و تماشيا مع هذا الإصلاح تحصلت المؤسسة العمومية على الاستقلالية ، إلا انه و لعدم بلوغ الأهداف المرجوة ظهر تنظيم جديد:

مر من 100 سنة 1989 (سنة الأساس) إلى 28.5 سنة 2001، أي بفقدان حوالي 71.5 نقطة، طبعا هذه الوضعية أثرت كثيرا على عملية التشغيل و فقد القطاع العام حوالي 67% من موارده البشرية بين 1990 و 2001.

الأساس 100 السنة 1989	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2001
الصناعة النسيجية : صناعة الملابس	105.1	102.4	82.5	53.3	48.1	33.4	28.5
صناعة السلع النسيجيةالوسيطة	105.3	106.7	83.8	54.8	49.7	31.5	25.6
صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية	104.2	88.6	78.3	48.5	43	39.4	37.9

الجدول 2 :مؤشر صناعة النسيج للقطاع العمومي

source : MouloudHedir « L'industrie textiles algérienne face au défi de l'ouverture commerciale externe »Revue Mutation,N°43,01/2003

أما القطاع الخاص و رغم الضغوط الممارسة عليه، إلا أنه واجه الوضع بفعالية (أنظر إلى الجدول 3)أحسن من القطاع العام أما حصته من السوق الوطنية فقد مرت من 36% إلى 84% من سنة 1990 إلى 2001، و عليه فقد أصبح يشغل حوالي 75% من من مجموع العاملين في القطاع.

الأساس 100 السنة 1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصناعة النسيجية : صناعة الملابس	67.3	9.10	106.80	74.10	69.30
صناعة السلع النسيجيةالوسيطة	47.00	44.70	58.90	33.60	30.40
صناعة السلع الاستهلاكية النسيجية	83.60	142.80	145.80	106.80	100.70

الجدول 3 :مؤشر تطور صناعة النسيج للقطاع الخاص

source : MouloudHedir « L'industrie textiles algérienne face au défi de l'ouverture commerciale externe »Revue Mutation,N°43,01/2003

أما فيما يخص المبادلات الخارجية للمنتوجات النسيجية، فتبقى للجزائر تبعية كبيرة للخارج خاصة فيما يخص استراد المواد الأولية، كما أنها لم تتمكن من اختراق الأسواق الخارجية وعليه فالصادرات الجزائرية من المنتوجات النسيجية، إن لم تكن مفقودة فهي جد ضعيفة فلم تستطع تصدير إلا حوالي 0.39% من مجموع الانتاج سنة 1998 وبقيت عند نفس المستوى سنة 2001(أنظر إلى الجدول 4).

ملايين الدولارات	1992	1995	1998	2001
تصدير السلع النسيجية الوسيطة	3.7	20.9	0.6	2.3
تصدير السلع التامة الصنع النسيجية	0.2	7.0	1.9	0.6
مجموع صادرات النسيج	3.9	28.0	2.5	2.9
استيراد السلع النسيجية الوسيطة	161.1	172	145.3	116.4
استراد السلع النسيجية التامة الصنع	21.5	56.2	80.3	40.3
مجموع واردات النسيج	182.5	228.1	226.3	156.7
الانتاج الكلي للقطاع	742.5	418.5	630.30	613.8
نسبة الصادرات / الواردات	%2.16	%12.24	%1.09	%1.83
نسبة الصادرات / الانتاج	%0.53	%6.67	%0.39	%0.47
استراد السلع الوسيطة / الانتاج	%21.69	%41.09	%23.06	%16.96

الجدول 4 :تطور المبادلات الخارجية للقطاع النسيج

source : MouloudHedir « L'industrie textiles algérienne face au défi de l'ouverture commerciale externe »Revue Mutation,N°43,01/2003

ان النتائج المذكورة أعلاه جعلت الجزائر في مؤخرة الدول ليس فقط المتطورة بل حتى السائرة في طريق النمو، فالصناعة النسيجية الجزائرية في أواخر التسعينيات لم تشغل إلا 5% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي (43.500 منصب عمل) فهذه النسبة هي ضعيفة جدا أمام ما يحقق في دول الجوار حيث يبلغ عدد العاملين في قطاع النسيج في كل من تونس و المغرب حوالي 40% من مجموع العاملين في قطاع الصناعي.

إن الاستثمارات المقامة في السبعينيات و الهادفة إلى تغطية الطلب المحلي و تصدير الفائض لم تتمكن من مواكبة التطورات العالمية، فصادرات النسيج العالمية مرت من 6 ملايير دولار إلى 342 مليار دولار من 1962 و 2001، إلا أن الجزائر لم تتمكن من إقتطاع حصتها، بل و فتحت سوقها الداخلي للنسيج والملابس للاستيراد الذي مر من 182.5 مليون دولار سنة 1992 إلى 226.3 مليون دولار سنة 1998.

إن التطورات الحاصلة في الدول السائرة في طريق النمو هي جد مهمة حيث أنهاأصبحت تستحوذ على 50% من الصادرات العالمية للنسيج و 70% من الصادرات العالمية للملابس معتمدة في ذلك أساسا على تكلفة اليد العاملة.

و الأخير نقول بأن قطاع النسيج ماهو إلا مثالا للصناعة الجزائرية التي شهدت قطاعاتها تدوهورا في الفترة 1987 – 1999،وهذا بعد الانتعاش الكبير التي مرت به بين 1966 و 1986. السؤال المطروح ماهو واقع قطاع النسيج للفترة 2000 إلى 2013.

مرحلة 2000 إلى 2013 : وفرت الموارد و عدم حدوث الاقلاع:

شهدت هذه الفترة تدفقا كبيراللموارد نتيجة تحسن في أسعار البترول، كما عرفت الجزائر استقرارا سياسيا كبيرا بعد العشرية السوداء. أمرين جعلا الكل يتنبؤ بانطلاقة قوية إلا أن الأوضاع بقيت في الانعاش و لم تصل إلى النمو.

حيث أن النمو لم يسجل إلا نسبة 0.8% بين 2000 و 2005. باختصار القطاع الصناعي لم يسجل نتائج ملموسة.أما بالنسبة لقطاع النسيج فالأمر زاد تدهورا و تقهقرا أو تأخرا و هذا ما يدل عليه مؤشر الصناعة النسجية العمومية للفترة الممتدة بين 1997 و2005(أنظر إلى الجدول

أساس 100: سنة 1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسيج	48.6	48.1	39	33.4	28.6	29.6	30	24.7	24.6

الجدول 5 :**مؤشر الصناعة النسيجية العمومية**

Source :EDPM 2007

أما القطاع الخاص و رغم الانعاش إلا انه بقي جد محدود فمعطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2005 تبين بأن القطاع الخاص يشغل بمتوسط 4 إلى 5 عمال أما القطاع العمومي فيشغل متوسط 240 عامل لكل مؤسسة أي مما يعادل 50 مرة أكثر من القطاع الخاص إلا أنه ورغم الحجم المعتبر للقطاع العام فلقد بقي هشا و محدودا ويحتاج إلى مساندة قوية حتى يلعب الدور المنوط بيه.وعلى أساس هذه الوضعية شهد قطاع النسيج العمومي إصلاحات جديدة تمثلت في:

2000: حل المؤسسة القابضة Holdman و إدخال المجموعات الثلاث Texmaco، WSF و C.H Fashion ضمن المؤسسة القابضة « méga holding » Agroman

2001: حل المؤسة القابضة Agroman و إنشاء مجموعتين منفصلتين Texmaco، للنسيج و C.H Fashion للملابس.

2006: إحالة 30 مؤسسة من Texmaco و 21 مؤسسة من C.H Fashion على الخوصصة.

كما شهدت الفترة الاغلاق التام لخمسة وحدات (سوق أهراس، لغواط، قالمة، عين تموشنت، معسكر).

هذه الاصلاحيات المتتالية ماهي إلا صورة واضحة عن التأزم المتزايد يوما بعد يوم، و مع مرور الزمن يزداد الطين بلة، فمثلا معدات الانتاج، نسبة عالية منها قد تجاوزها الزمن فهي تعود إلى استثمارات سنوات السبعينيات، فالإحصائيات تتكلم عن أن 61 من العتاد المستعمل في قطاع النسيج متآكلا ، بينما تشهد تكنولوجيا النسيج تطورا هائلا سواء من حيث النوعية أو الانتاجية.

أما الموارد البشرية فقد أصبحت جد محدودة مع محدودية نظام الانتاج، حيث أننا لا نجد على الاطلاق مراكز للتكوين متخصصة، الشيء الذي جعل اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة مفقودة في سوق العمل للنسيج الجزائري، كما أن الوضعية الحرجة جعلت المؤسسات تتخلى عن التكوين

مؤسسة نسيج لها مخطط للتكوين	%6
مؤسسة نسيج لها مخطط التطوير الموارد البشرية	%3

الجدول 5 :**تطوير و تكوين الموارد البشرية**

Source :EDPM 2007

الجدول أعلاه يوضح بأن 6% من المؤسسات فقط من لديها برامج للتكوين و 3% فقط من لديها برامج لتطوير الموارد البشرية، فهي حالة لا تتماشى مع قطاع النسيج و الذي يعتبر من القطاعات ذات الكثافة العمالية الكبيرة و التي تحتاج إلى متابعة مستمرة و متواصلة.

إن هذه النتائج السلبية المتراكمة جعلت الحكومة في السنوات الأخيرة تعطي اهتماما جديدا لقطاع النسيج فصنف القطاع من بين الشعب الانتاجية الواجب ترقيتها، فالبرامج الجديدة تراهن على المنتوجات الكيمياوية من خلال انتاج و تصدير

الألياف الاصطناعية، بالاعتماد على المواد الأولية التي تتوفر عليها بلادنا (الأكسلين، البروبلين، البنزيني، الأمونيلك و غيرهم)، خاصة و أن الدول المجاورة (تونس، المغرب) تعمل على استراد الألياف بشكل كبير، كما أن السوق العالمي يتجه نحو ارتفاع في انتاج الألياف الاصطناعية أكثر من الألياف الطبيعية، هذا لا يعني أن الجزائر تتجاهل الألياف الطبيعية، بل تعمل على تطويرها قدر الامكان، ففي هذا الصدد أبرمت الجزائر سنة 2003 مع المجمع الصناعي الفرنسيDagris و المجموعة الجزائرية Texmaco عقدا للانشاء مؤسسة مختلطة Somecoton (société méditerranéenne de coton) بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في غضون 20 سنة بانتاج حوالي 30 ألف طن سنويا وباستعمال 15 ألف هكتار

كما عملت سنة 2013 على ابرام عقود جد هامة مع متعاملين تركيين، كون أن القطاع الخاص الجزائري غير متألق و يتسم بتسيير و تسويق و تصميم متدني و القطاع العام منهارة قدراته رغم المبالغ الكبيرة للتطهير المالي و التي بلغت 832.5 مليون دولار و إمكانية حصولها على قروض بنسب فوائد منخفضة قدرت بـ 315.5 مليون دولار بهدف رفع حصتها من السوق من 10% إلى 25% حسب برامج 2011.

إن الاتجاه الذي سلكته الجزائر مع المتعامل التركي (المجمع TAYPA) يهدف إلى انشاء و استغلال 8 مصانع و خلق حوالي 10.000 منصب شغل من أجل تغطية نسبة مهمة من السوق الجزائري للنسيج و الملابس و المقدر بحوالي 1.6 مليار دولار. كما أبرمت عقدا مع الحكومة الاسبانية في 10 جانفي 2013 من أجل إنجاز مركز تقني للنسيج بالجزائر.

إن هذه المجهودات و إن كانت محدودة فهي واعدة، حيث أنها بنيت مع أطراف أثبت قدرتها على التحكم في السوق و سيرورة الانتاج. فمجمع TAYPA التركي ينتج لأكبر العلامات العالمية كـ: BURBERRY – -ZARA LEVIS، كما ان هذا المجمع سيعمل على تحويل التكنولوجيا و خاصة المعارف و التي أصبحت لها مكانة هامة في نجاح هذا القطاع الذي فقد مقوماته في الجزائر.

الأسباب المفسرة للنتائج الهزيلة لقطاع النسيج والملابس هي عديدة ومتعددة.ولعلغياب أو ضعف الأهمية المعطاة للذكاء الاقتصادي تكون ربما أحد الأسباب المفسرة.وللبحث وتقييم القطاع من هذه الزاوية قمنا بالدراسة الميدانية التالية .

الدراسة الميدانية :حالة مؤسسات قطاع النسيج والملابس للغرب الجزائري

الدراسة مست حوالي 40 مؤسسة تنشط في قطاع النسيج والملابس للغرب الجزائري،وهي العينة الناتجة عن فرز ومعاينة 70 استمارة وجهت لمؤسسات تم اختيارها في بادئ الأمر بناءا على مجموعة من المعايير نذكر منها الحجم وميدان النشاط.الدراسة حاولت تفسير وضعية قطاع النسيج والملابس للغرب الجزائري من خلال النقاط التالية :ممارسة الذكاء الاقتصادي،التنبؤ بتغيرات المحيط،مراقبةالمنافسين،الاستجابة للتغيرات وأخيرا نظام الإعلام داخل المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	oui	32	80,0	80,0	80,0
	non	4	10,0	10,0	90,0
	Je ne sais pas	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

نتائج الجدول أعلاه تبين بأن 80 % من المستوجبين المنتمون إلى قطاع النسيج و الملابس يؤكدون ممارستهم للذكاء الاقتصادي في مؤسساتهم.

Pratique de l'IE dans l'entreprise * anticipation de l'évolution de l'environnement Crosstabulation

Count

		anticipation de l'évolution de l'environnement						
		jamais	très rarement	rarement	assez rarement	souvent	très souvent	Total
Pratique de l'IE dans l'entreprise	oui	3	7	8	6	6	2	32
	non	1	0	2	1	0	0	4
	Sais pas	1	2	0	1	0	0	4
Total		5	9	10	8	6	2	40

غير أن الجدول أعلاه والجامع بين عنصر ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة وعنصر متابعة تطورات المحيط من طرف المؤسسة،تبين وجود نوعا من التناقض ،فمن جهة نجد بأن المسيرين يؤمنون بأهمية إقحام وممارسة الذكاء الاقتصادي ومن جهة أخرى لا يتنبئون بتطورات المحيط.هاتين النتيجتين متناقضتين إلى حد ما مع أسس الذكاء الاقتصادي وموضحتين بشكل صريح الفهم الناقص والسيئ لممارسات الذكاء الاقتصادي من طرف المسيرين لمؤسسات القطاع.

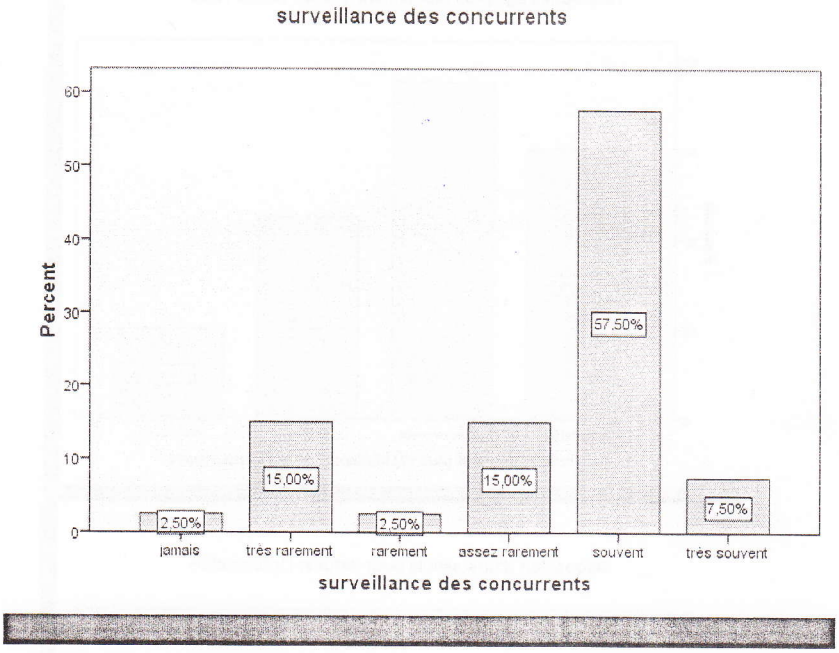

من خلال الشكل أعلاه نجد أن 65% من المسيرين يعملون حقيقة على مراقبة المنافسين .للعلم فان هته المراقبة تمس كلاالجوانب.إلا أنه وكما هو موضح في الشكل الموالي فان المؤسسات المستوجبة نجدها بطيئة التجاوب(35%) مقارنة مع منافساتها.هذه النتيجة تجعلنا نعيد النظر ونتساءل عن هذه المراقبة المقامة. فالمراقبة الناجعة يجب أن تمكن المؤسسة من الاستجابة للتغيرات بسرعة أكبر من منافساتها.

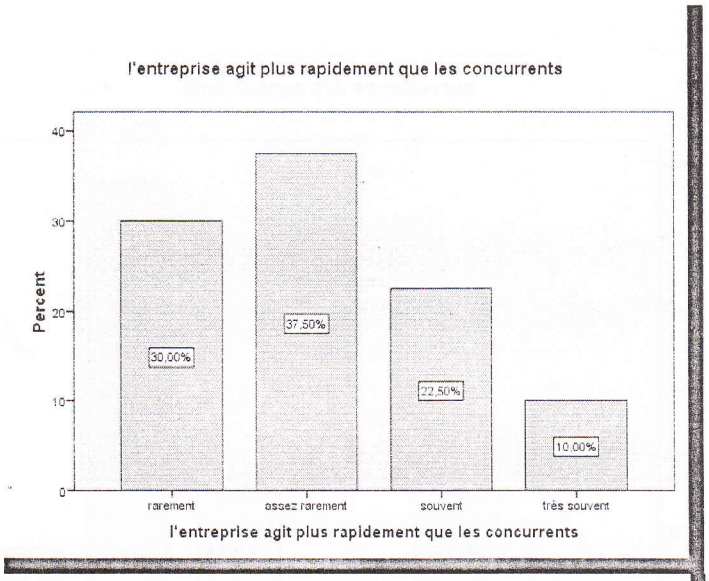

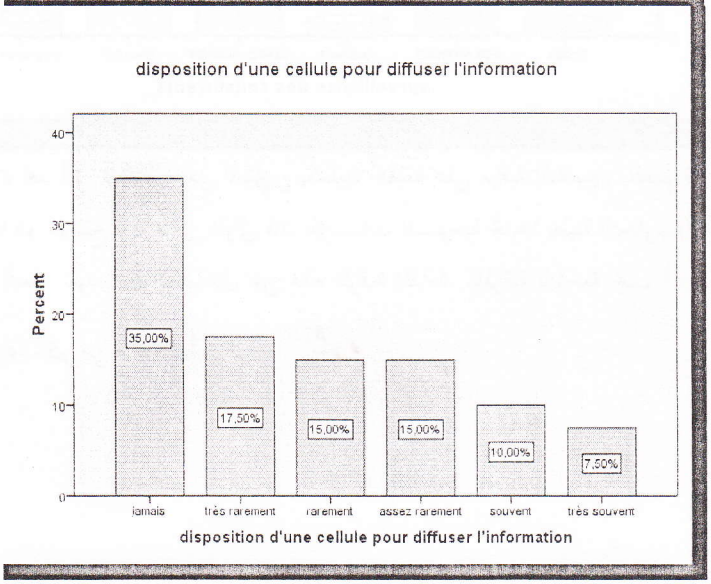

نشر وتبادل المعلومات داخل المؤسسة هي أحد الحلقات الضعيفة بالنسبة للمؤسسات المستوجبة، فالمؤسسات التي تملك خلية متخصصة في نشر المعلومة هي في حدود 17%فقط.هذا النقص الفادح في الاتصال يوضح جليا الاهتمام الضعيف المعطى للنظام الإعلامي داخل المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى يوضح مدى حرص المؤسسة على كتمان المعلومة وحمايتها خوفا من سقوطها بين أيدي المنافسين. هذه النتيجة ندعمها بالشكل الموالي والدي يبين بأن فقط 40% من المؤسسات المستوجبة تمارس تبادل المعلومات مع المنافسين.

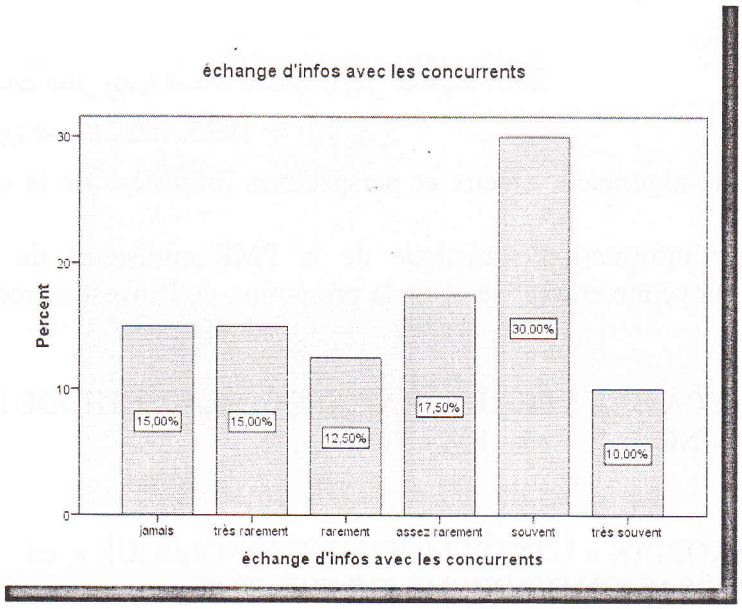

إن هذه النتائج المستنبطة من الدراسة الميدانية تبين بأن هناك نوعا من التباعد بين الممارسات القديمة والتقليدية للمسير المستوجب والممارسات الحديثة والعلمية والتي يجب إقحامها والاعتماد عليها من أجل تتبع تغيرات وتطورات المحيط،ومن ثم التأقلم معه ومسايرته وحتى العمل على توجيهه وفقا لمخططات المؤسسة.

خلاصة:

قطاع النسيج والملابس الجزائري مرّ بمراحل و تجارب متعددة، إلا أن الأزمة البترولية لـ 1986 جعلته يفقد الكثير من مؤهلاته وحصته من السوق، خاصة بعد انفتاح السوق الجزائري على السوق العالمي. إلا أنه و رغم المجهودات المبذولة و الإصلاحات المتوالية لم تتمكن الجزائر من إحداث انطلاقة لهذا القطاع، فهو قطاع يملك الكثير من المزايا المقارنة التي تتمتع بها دول الجوار من يد عاملة غير مكلفة، سوق داخلي هام، و القرب من الأسواق الكبيرة كالاتحاد الأوربي، كما تملك الجزائر موارد طبيعية بترولية تسمح له بإنشاء صناعة نسيجية اصطناعية، تمكنها من أن تكون موردا الدول الجوار.ولعل إقحام الذكاء الاقتصادي بمفهومه العلمي الحديث والصحيح قد يساهم وبشكل كبير في تقوية القدرة التنافسية لقطاع النسيج والملابس الجزائري.

المراجع:

1-استراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة ،الكتاب الابيض للحكومة،2007

2-الثورة الصناعية ،وزارة الصناعة والطاقة ،1975

3-L'industrie algérienne :enjeux et perspectives ,ministère de la communication ,mars 2011

4-Bulletin d'information statistique de la PME ,ministères de l'industrie de lapetite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement,N°20, mars 2012

5-H.LESCA « LA VEILLE STRATEGIQUE :LA METHODE L.E SCANNING » ed EMS .2003

6-F.JAKOBIAK « L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE » ed ORGANISATION DEUXIEME TIRAGE .2006

7-F.JAKOBIAK « L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE TECHNIQUES ET OUTILS» ed .ORGANISATION ,DEUXIEME EDITION .2009

8-L.HERMEL « VEILLE STRATEGIQUE ET INTELLIGENCE ECONOMIQUE » ed AFNOR 2007

9-G.MASSE, F.FHIBANT « INTELLIGENCE ECONOMIQUE : UN GUIDE POUR UNE ECONOMIE DE L'INTELLIGENCE » ed .DE BOECK UNIVERCITE 2001

10-S. LAVIVET « INTELLIGENCE ECONOMIQUE : ENQUETE DANS 100 PME » ed .L ' HARMATTAN, 2009

11-E. PEETYRON « LA VEILLE STRATEGIQUE » ed .ECONOMICA 1998

12-E.SUTTER « INTELLIGENCE ECONOMIQUE ET GESTION DE L'INFORMATION » ed .LAVOISIER , 2006

13-C.COUTENSEAU ET ALL « L'INTELLIGENCE ECONOMIQUE : GUIDE PRATIQUE » ed .EYROLLES .2010